مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [2.32].

أثر الحمايات القنصلية والمخالطة على المجتمع المغربي
بلاد زعير نموذجًا

د. ميلود سوالمة

دكتوراه في التاريخ وأستاذ التعليم الثانوي التأهيلي

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين – الرباط

سلا، القنيطرة – المملكة المغربية

مُلَخّص

كان لظاهرة الحماية القنصلية والمخالطة تأثير سلبي سواء على المخزن أو المجتمع المغربي حيث تزايد عدد المخالطين واستفحلت ظاهرة تفويت الأراضي الفلاحية لفائدة الأوربيين. يتحدث المقال عن الآثار الجسيمة التي خلفتها الحمايات القنصلية والمخالطة على المجتمع المغربي والزعري على الخصوص خلال فترة الحماية، حيث شكلت الظاهرتين أداة رئيسة للتوغل داخل المجتمع المغربي، خاصةً في المجالات الفلاحية الكبرى، حيث عملت من خلالهما سلطات الحماية على تشتيت العديد من العائلات وطرد أخرى بهدف الانفراد بالأراضي الزعرية الخصبة، وعلى الرغم من رفض ساكنة زعير للحمايات القنصلية والمخالطة في البداية، إلا أن الاغراءات الاستعمارية كانت قوية حملتهم على تقبلها ولو مضض، لكن وقعها كان كارثيا على المجتمع الزعري لدرجة أن العديد من العائلات الكبرى تخلت عن أراضيها لصالح المعمرين، واستقرت بهوامش المدن الكبرى خاصةً الرباط وسلا. تبين من خلال الدراسة أن ظاهرتي الحمايات القنصلية والمخالطة شكلت تحديًا خطيرًا للمجتمع المغربي، وأداة خطيرة بيد القوى الاستعمارية، حيث خلالهما ضربت سيادة المغرب في مقتل وأضعفت سلطته المركزية، عبر الأدوار التي كان يقوم بها المحميون لفائدة الدول الأوربية، إذ وفرت لهم حمايتها الدبلوماسية، وأصبحوا أداة لتفكيك بنيات المجتمع المغربي، ووسيلة لتوسيع النفوذ الأجنبي داخل البلاد، وبتوظيف الحمايات القنصلية بثت هذه الدول الشغب وزعزعت استقرار البلد ونشرت ما كانت تنعته "بالفوضى المغربية".

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٧ سبتمبر ٢٠٢٤

تاريخ قبول النشر: ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤

كلمات مفتاحية:

بلاد زعير؛ الحماية القنصلية؛ المخالطة؛ المجتمع المغربي

معرّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/kan.2025.426891

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

ميلود سوالمة. "أثر الحمايات القنصلية والمخالطة على المجتمع المغربي: بلاد زعير نموذجًا".- دورية كان التاريخية.- السنة الثامنة عشرة- العدد الثامن والستون؛ أبريل ٢٠٢٥. ص ١٢٣ – ١٣٠.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: soualma.miloud@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

كان لظاهرة الحماية القنصلية[١] والمخالطة[٢] تأثير سلبي سواء على المخزن أو المجتمع المغربي حيث تزايد عدد المخالطين واستفحلت ظاهرة تفويت الأراضي الفلاحية لفائدة الأوربيين حيث يقول جون دراموند هاي في هذا الشأن :" إن الوضع السائد حاليا في مجال الحماية يتيح للفلاحين العاملين لصالح أصحاب الأراضي الاوربيين فرصة الحصول على بطاقات المخالطة، أو على الأقل الإفلات الفعلي من مراقبة السلطات المغربية، متسببين بذلك في تفاقم المنازعات والدعاوي...، إنه لمن شأن وضع مثل هذا دفع الحكومة (المغربية) صوب الانهيار، خصوصا وأن اضمحلالها وصل إلى آخر حده[٣]. أما صاحب الاستقصا فقد أرجع سبب هذا المشكل إلى وقعة تطاوين «[...] ووقعة تطاوين هذه هي التي أزالت حجاب الهيبة على بلاد المغرب واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكسارا لم يعهد لهم مثله وكثرت الحمايات ونشأ عن ذلك ضرر كبير ...»[٤].

هكذا يتضح أن المخالطة والحماية القنصلية كان لهما وقع كبير على قبيلة زعير، وعلى المجتمع المغربي ككل خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرون. فماهي الارهاصات الأولى لظاهرة المخالطة والحمايات القنصلية؟ وما موقف القبيلة منهما؟ وما أثرهما على بلاد زعير؟

أولاً: تطـور الحمايـات القنصـلية وظـاهرة المخالطة

ظهرت الحماية في الأصل، كامتياز منحه سلاطين المغرب لبعض الدول الأجنبية، وبمقتضاه يحق لها أن تحمي رعايا دولة أجنبية وليست لها علاقات مع المغرب، حيث يتمتع أولئك الرعايا بنفس الحقوق التي يتمتع بها رعايا الدول التي قبلت حمايتهم[٥]. كما ساهمت الحمايات القنصلية في توطين عدد لا يستهان به من المعمرين بزعير وهكذا استولى المعمرون الأجانب على أخصب الأراضي الزعرية مستفيدين بذلك من المساعدات التقنية المقدمة لهم من طرف مصلحة الاستعمار التي أحدثتها سلطات الحماية بهدف استنزاف الثروات الفلاحية للمنطقة، وهكذا فقد وصل عدد المعمرين المستقرين بزعير إلى ١٨٠ معمرًا، تواجد معظمهم بمركز الرماني بحوالي ١٢٠ معمرًا، بينما الباقي توزع في ناحية الرباط، وقد استولى هؤلاء المعمرون على ما مجموعه ٤٠,٠٠٠ هكتار، ومعظم هذه الأراضي كانت بمركز سيدي يحيى زعير، فتم الاستيلاء على ٢٧٠٠ هكتار دفعة واحدة سنة ١٩١٧.

كما تم الترامي على الأراضي المجاورة عن طريق الشراء أو التهديد المباشر[٦]. وبسبب السياسة التي استعملها المعمرون فقد كونوا لأنفسهم أراض جد شاسعة بزعير خاصة بالمناطق الخصبة مثل مرشوش والبراشوة والمناطق المجاورة لهما. حتى أصبحت ضيعات الأوربيين أجساماً غريبة وسط المراكز الفقيرة من المغاربة. وكان الهدف من الحماية هو تقزيم سلطة المخزن من جهة وتفقيره من جهة ثانية، والوصول إلى عمق البوادي المغربية، وخلخلة توازنات المجتمع المغربي وتعميق تناقضاته.

وأصبح للمعمرين الأجانب الحق في مشاركة ملكية أرض تابعة للسكان المحليين بفضل مزايا الحمايات القنصلية، وبعد مرور بضع سنوات لجأ المعمر إلى تأييد القانون الفرنسي له، وادعى بحقه في إخراج المالك الأصلي وشراء حصته بمبلغ زهيد جدا[٧].

وبلغ عدد المعمرين في نهاية القرن الماضي حوالي ١٨٠ فردا استحوذوا على أربعين ألف هكتار وإلى جانبهم عدة شركات فلاحية مثل (la Société du Comtoir Gloriel Sebou) التي استحوذت على ٢٧٠٠ هكتار قرب سيدي يحيى زعير[٨]. وهناك اختلافا حسب القبائل في هذا المجال حيث بلغت نسبة الاستحواذ العقاري من طرف المعمرين أزيد من ٥٠% من مجموع أراضي بني عبيد في نواحي سيدي يحيى زعير، وقلّت هذه النسبة عن ١٠% في منطقة الزحيليكّة والمناطق المجاورة لها نظرا لضعف تربتها وتضرسها[٩].

ونتج عن تسرب المعمرين والمحميين عن طريق المخالطة تفكيك روابط الإدارة المحلية مع السكان، وخلخلة سلطة المخزن[١٠]،وعدم التزام المحميين بأعراف القبيلة، فقد شكلوا قوة نابذة لمثل هذه الأعراف التي كانت تساهم في ضمان السلم والطمأنينة بين القبائل

والحواضر المجاورة لها[١١]، وساهمت هذه الظاهرة كذلك في انتشار ظاهرة النهب والاستيلاء والسرقة بكثرة خاصة خلال السنوات العجاف التي جاءت بعد الوباء وعدم هطول الأمطار، فتناقصت خيرات زعير من حبوب ومواشي وغيرها، الشيء الذي أرغم أهل زعير وأحواز الرباط على نهب قطيع المحميين والأجانب. وكان بعض سكان زعير يقومون من حين للآخر بنهب حاجيات المخالطين من ماشية وحبوب. وساهم هذا الفعل في توتر العلاقة بين القبيلة والمدينة، وأحرج المخزن أمام الدول الأجنبية في أحيان كثيرة.

ولم يكن للمخالطين المحليين سوى الحماية على الأرض والماشية والتي هي في الأصل ملك للأجانب، وكان طبيعيًا أن يُسفر تفشي هذه الظاهرة عن تداعيات شتى، منها تزايد إقبال الفلاحين على شراء بطاقة المخالط، وارتفاع عدد الأوربيين المتورطين في عقود زائفة، وانتشار الرشوة في صفوف عدول البوادي[١٢].

وقد تواجد المخالطون في عدة مناطق من زعير خاصة من فرقة الكصيصات مثل: أولاد صالح وأولاد مسعود وأولاد عزوز بالإضافة إلى عدة فرق من قبيلتي أولاد كثير وبني عبيد. واستغل المخالطون انعدام الاستقرار النسبي لزعير وضعف التملك الفردي للأرض الشيء الذي سهل المأمورية على المعمرين للاستيلاء على أخصب الأراضي، وتم ذلك في إطار الاستعمار الخاص بنسبة تجاوزت **٩٠%**، حيث الاستيلاء على الأرض يتم بطريقتين: الطريقة الأولى تتم عن طريق شراء الأراضي الجماعية لقبيلة ما، أما الطريقة الثانية فتتم عن طريق شراء الأراضي مباشرة من الملاكين الزعريين، كما كان يتم اكتراء الأرض التي تنتهي بالشراء كما في المثال التالي:

«يعلم كتابنا هذا أسماء الله وأعز أمره أنه بناء على التقرير الذي اتخذته لجنة الاستعمار في جلستها المنعقدة بتاريخ تاسع عشر وثالث عشر منه سنة ١٩٢٣ المنوي به إحداث مركز فلاحي بالمحل المعروف بعين العودة بالناحية المدنية بالرباط أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي:

الفصل الأول: يرخص جنابنا الشريف بطريق الإجمال بأن تكرى مع الوعد بالبيع قطع أراضي كائنة بداخل وجوار وخارج عين العودة بالمراقبة المدنية بالرماني بناحية الرباط وذلك بقصد إحداث مركز فلاحي بها.

الفصل الثاني: يقع كراء تلك القطع مع الوعد ببيعها طبقا لمقتضيات كواريس الشروط التي تحررها الادارة فيما يتعلق بضبط تخصيص أراضي مجزأة كائنة بداخل المحلات العامرة بالسكان وبجوارها وبخارجها وعلى من خصصت لهم تلك القطع أن يمتثلوا لكراريس الشروط المذكورة أعلاه.

الفصل الثالث: إن الرسوم التي تجعل لا تباث البيع المنعقد لأفراد الناس في القطع الكائنة بالأراضي المجزأة المحدثة.

الفصل الرابع: تحرر بالاستثناء على ظهيرنا الشريف هذا والسلام»[١٣].

هكذا يتضح بالملموس أن المخالطة بين التجار الأجانب وسكان زعير، لم تقتصر على المناطق القريبة من الرباط وعين العودة، بل تعدتها إلى داخل القبيلة مثل مرشوش وحد الغوالم والزحيليكة وأدت هذه المعاملات الواسعة في الميدان الفلاحي والتجاري، إلى تكالب التدخل الأوربي بالمنطقة وتفاحش الاستغلال الرأسمالي للمجال الفلاحي ما تزال آثاره واضحة للعيان بالمنطقة خاصةً بمرشوش والبراشوة.

كما دشنت الحكومات الأجنبية دخولها إلى المغرب بخوض مجموعة من الحملات العسكرية وجملة من الاتفاقيات الثنائية التي حققت من خلالها الدول الأوربية عدة مكاسب وامتيازات منها ظاهرة الحمايات القنصلية والمخالطة التي لم تنتشر بقبيلة زعير بشكل عبثي، بل كان لها تخطيط مسبق من طرف المعمرين الأجانب. وقد استغل المخالطون اعتماد الساكنة المحلية على نشاط الرعي حيث تعاملوا معهم على هذا الأساس وهذا ما جعل عدد المخالطين يتضاعف سنة بعد أخرى، ويمكن تصنيف المخالطة إلى عدة أنواع أهمها المخالطة في الغنم، حيث يتولى فيها الشخص المخالط مسؤولية رعاية القطيع مع التزامه بتقديم الصوف سنويا، كما أنه

غير مسؤول عن موت القطيع ويصبح مالكًا له بالنصف مقابل أدائه مبلغًا ماليًا معينًا.

أما فيما يتعلق بالأرباح والخسائر فهي مشتركة بين الجانبين وقد شهد هذا النوع ارتفاعًا واضحًا نظرًا لاعتماد القبيلة على تربية الماشية خاصة الأغنام. ويتم فيها تقسيم الأرباح بين الأجانب وسكان الأهالي بالتساوي، وعادة ما كان لهذا النوع من المخالطة نتائج مهمة على مستوى تربية المواشي، وكانت مخالطة مواشي معروفة عند زعير حيث كانت تشمل الجمال والخيول والبغال وهكذا كان الأجنبي يوفر وسائل النقل في حين كان المخالط يوفر المؤونة لهم وقوة العمل ويتم تقسيم الأرباح بينهما مناصفة.

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر لم يكن لنظام الخُلطة أو الاشتراك مع الأوربي في الإنتاج الفلاحي أي وجود، بل وغير معروف لدى الساكنة المحلية، لكن مع مرور الزمن وتوغل الأوربيين، استفحلت ظاهرة الحمايات القنصلية، وقد فتح التهافت على المخالطة آفاق الربح السهل والسريع في وجه الأوربيين المقيمين بالمغرب، خصوصا المنتمين منهم للفئات المهمشة التي هاجرت بحثا عن قوتها اليومي وفرص لتحسين وضعيتها الاجتماعية[١٤] وتساكنت هذه الفئة مع المغاربة خاصة بعد معاهدة مدريد سنة ١٨٨٠[١٥] حيث بدأت "الخُلطة" في الظهور والبروز وهي نظام أشبه بنظام الخماس أو الرباع أو الخباز[١٦] المعروفة محليا، حيث يصبح الفلاح من مالك وسيد على أرضه إلى عامل عند الأجنبي، وذلك بفعل استفادة الأجانب والسماسرة من الحصانة على الأنفس والمتاع، حيث يتمتع الأجانب بوضعية خاصة كما توضحه الرسالة التالية:«وبعد فنعلمك سيدي علمك الله خيرا أن القونصو ننوا[١٧] الفرنصيص اشتغل المدينة بالوسوسة والفساد فعاد من ذلك الأعراب وزاد لزعير ليتسوقون المدينة ويعمر ذممهم ويكتبون عليهم ألف ريال وألفين ريال وكما تعلم بفساد زعير يأكلون أموال القبائل وأمتاع المدينة وغيرها ويسوقوهم المدينة ولا يخاف من كلفة المخزانية وغيرها وعلى ذلك أيضا فأخبرك بهذا لئلا يوقع بنا الباطل كما وقع الباطل بالقائد بوعزة بن قدور العقباني»[١٨].

لكن في رسالة أخرى نجد النائب بركاش يوصي القائد عبد السلام السويسي خيرا بنينو وأن يغض الطرف عن تجاوزاته رغم أنه «لم يبق له شغل إلا فساد المخزن»[١٩] أما خلفه محمد السويسي فقد عانى معه الأمرين كما يتضح من إحدى مراسلاته الموجهة إلى النائب طريس في صيف ١٨٨٩: «[..]..وأن نينو قد ضيق بنا غاية الضيق وحاد عن سلوك القوانين وطال ما ساعدناه و باششناه وأمره كل يوم يزيد[..] »[٢٠]. كما بادر السلطان المولى الحسن منذ سنة ١٨٧٥ إلى توجيه الأمر لنائبه بركاش بطنجة بطرح المشكلة على السفير الفرنسي عساه أن يرفع الضرر الذي ألحقه هذا النصراني: «[..] وما هو عليه من التعدي على الناس وسبهم وسب دينهم»[٢١]، وبعد حوالي سنتين عن هذا التاريخ كتب محمد بن عبد الرحمان البريبري قاضي المدينة رسالة إلى السلطان أخبره فيها «بأن استقامة أمر البلد متوقف على إخراج نينو جنس الفرا نسيس والطليان»[٢٢].

بفعل أهمية ظاهرة المخالطة والمتمثلة في كسب المال والأرض والجاه، انتشرت هذه الأخيرة بشكل لافت للانتباه بقبيلة زعير ولوحظ توافد عدد مهم من الأجانب على المنطقة حيث انصب اهتمامهم بالاستثمار في الزراعة وتربية المواشي، مستفيدين من إغراءات المنطقة طبيعيا وبشريا، ومسلحين بحزمة من الإجراءات القانونية والمادية التي وضعتها الإدارة الفرنسية رهن تصرفهم من بينها تسهيل مخالطتهم بقبيلة زعير وباقي القبائل الأخرى المجاورة لها. وبهذا النوع من المخالطة أي "الشركة" لم يعد النصيب الأوفر من الماشية من نصيب الساكنة المحلية الزعرية، بل أصبحت منذ نهاية القرن التاسع عشر في حوزة الأجانب وخاصة التجار اليهود.

والملاحظ هو أن جل هؤلاء المخالطين كانوا يستقرون في البادية، سواء تلك المحيطة بالرباط مثل الأعراب أو تلك الواقعة خارج أحواز المدينة وهم السهول وزعير، أما المخالطون الذين استقروا بالرباط فكانوا يشكلون أقلية، وإن كان هذا لا يعني أن عددهم كان قليلاً[٢٣].

وخلال النصف الأول من القرن العشرين، عرف الاستثمار الفلاحي تطورا مهما خاصة مع مجيء الأجانب، وقد بينت العديد من الأرقام حجم الاستثمارات لدى المعمرين الفرنسيين ويتضح ذلك من خلال ما كان في ملك القنصل الفرنسي "أنطوان دوكور" (Antoine Ducos) " حيث كان يملك في سنة ١٨٧٩ حوالي ٥٦٠ بقرة، وعدد مهم من الأغنام كانت موزعة على مجموعة من الرعاة بقبيلة زعير، كما كان يدين للقبيلة بأكثر من ٣٢٧٠ فرنك[٢٤]. وفي نفس الفترة تم رصد أكثر من ثمانين جرارا موزعين على مناطق مختلفة بزعير، بعدما كانت البذور فيما سبق تزرع بشكل تقليدي تعتمد على اليد بواسطة سلة تقليدية[٢٥].

ويحتل كبير المعمرين الفرنسيين الذي يسمى "فابر (Phaber)[٢٦] مساحات شاسعة تقدر بحوالي ٩,٠٠٠ هكتار من الأراضي الزعرية الخصبة، بقبيلة أولاد زيد التابعة إداريا لمرشوش، وضمنها ضيعات آل بن البشير بن بوطاهر المباركيين الذين نفتهم قوات الاحتلال الفرنسي إلى بلاد زمور ما بين ١٩١٣-١٩٢١[٢٧].

ثانيًا: موقف زعير من المخالطة والحمايات القنصلية

كرد فعل لقبائل زعير على هذا التوغل الفرنسي غير المسبوق، لجأ بعض السكان المحليين إلى سرقة ممتلكات المخالطين من حبوب ومواشي، خلال الليل أحيانًا وفي واضحة النهار أحيانًا أخرى. ويتبين ذلك من خلال الرسالة التي بعثها المولى الحسن في ٧ نونبر سنة ١٨٨٥ إلى محمد بركاش: «خديمنا الأرضى الطالب محمد بركاش وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد وصل كتابك بأن خليفة النبريال[٢٨] بالرباط هذه مدة وهو يدعي بما كان نهب له من رؤوس البقر وقت نهب زعير بقر البلد وتعددت منه الشكايات لذلك لعامل الرباط ولباشدوره[٢٩] بطنجة وكتب لك باشدوره بما في كتابيه اللذين وجهت وطلبت إصدار أمرنا الشريف بإنصافه في ذلك وصار ما ذكرته بالبال فقد أمرنا الخديم السوسي بالقبض على جماعة من زعير عزما حتى يفاصلوا وكتابنا له بذلك يصلك طيه والسلام»[٣٠].

وقد وصل الأمر إلى قتل بعض اليهود وسرقة أموالهم وسلعهم في بعض أسواق زعير، كما حدث في سنة ١٨٩٩ ويرجع ذلك إلى فرض المخزن لعدة ذعائر واعتقال العديد من الزعريين. وكرد فعلهم على المخالطين كان الناس يتحاشون مخالطة المحميين ومصاهرتهم ولا يردون السلام عليهم[٣١]. وقد استقر جل المخالطين بالبادية التي تندرج خصوصا منها قبيلة الاعراب أو تلك الواقعة خارج أحواز المدينة في السهول وزعير[٣٢].

وتم تأليف العديد من المخطوطات التي تذم هذه الظاهرة، فالعربي المشرفي كتاب في أهل باصبور الحتالى، وبن عمر الكتاني "هداية الضال المشتغل بالقيل والقال" ولعلال بن عبد الله الفاسي خطبة عنوانها: "الويل والثبور لمن احتمى بالباصبور"" ولجعفر الكتاني"الدواهي المذهبة للفرق المحمية".

فكانت الحالة كما وصفها المولى الحسن في رسالته إلى الطريس «[..]. التجار لم يتمشوا في اتخاذهم السماسرة من الرعية على مقتضى الشروط، الذي هو اتخاذ من كان منهم ذا تجارة متسعة سمسارين، ومتوسطة سمسارا واحدا، وصار كل واحد يتخذ ثمانية فأكثر[..]. وكل سمسار تتحاش لخيمته العشرون خيمة من إخوانهم فأكثر[..]. وصار الواحد منهم يتخذ الخمسين أو الستين مخالطا، وكل مخالط ينحاش إليه العدد الكثير من إخوانه، فيتعرض عليهم للعامل، ويغريهم على عدم إعطاء الواجب، والقيام بالكلف، وعلى إعطاء حقوق الناس»[٣٣].

ثالثًا: عواقب الحمايات القنصلية والمخالطة على القبيلة

لعل أهم العواقب الوخيمة لعملية "الشركة" أو "الخلطة" بين أهل زعير والأجانب، هو اتساع رقعة الديون في صفوف مزارعي قبائل زعير والنواحي، والسبب في ذلك هو أن البيع والشراء في المغرب كان يرتكز على السلف[٣٤]. للتعامل بين الفلاحين، وما يوضح ذلك الرسالة التي بعثها المولى الحسن إلى محمد بركاش «خديمنا الأرضى الطالب محمد بركاش وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد فقد أخبر الخديمان عبد العزيز والكبير الزعريان بما تقف عليه النسخة من

كتابهما طيه من اشتغال قونص[٣٥] الفرنسيس بالرباط بالوسوسة والخوض مع المتسوقين المدينة من الأعراب وزعير وتعمير ذممهم بالمال الذي له بال إلى آخر ما ذكرتموه وصار بالبال].[.. وعليه فنأمرك أن تعلمه بذلك وتحثه على كف القونص المذكور عن ذلك فإن مثله لا ينبغي له أن يخالط من هو من قبائل الفساد الذين لا يراقبون إلا]كذا [ولا ذمة والسلام]...[»[٣٦].

كما كان لهذه المخالطة[٣٧] تأثير سلبي على الاستقرار الاقتصادي للساكنة، وعن طريقها أصبح الأوربيون والمحميون على حد سواء من أكبر ملاكي قطعان المواشي والأراضي الزراعية الخصبة بمجال زعير، مستغلين المساعدة التي كانت سلطات الحماية تغدقها عليهم حيث أصبح بمقدور الخلطاء الأجانب الاستثمار في سوق رابحة تمكنهم من بلوغ درجة من الثراء والنفوذ سمحت لهم بالتأثير في التشريع وسن القوانين لصالحهم[٣٨]، ونكاية في سكان البوادي الزعرية استولى الاستعمار الفرنسي على حوالي مليون وعشرين ألف هكتار من أخصب الأراضي المغربية وطرد منها الفلاحين المغاربة بالكيد والإغراء والقهر معتمدين على بعض سكان المنطقة من قواد وشيوخ ومحميين[٣٩].

وهكذا، "فقد كان الكثيرون خاصة في أحواز المدن الساحلية، يقعون بسهولة ضحايا أخطبوط المرابين، فيغرقون في الديون ويضطرون إلى التخلي عن ملكيتهم بعد عجزهم عن الوفاء بما في ذمتهم، ويتحولون من ملاكين للأرض إلى "خماسة" أو عمال زراعيين، أو نازحين إلى المدن، خاصة نحو سلا والرباط"[٤٠].

وكان المخالطون المغاربة يمارسون أنشطة مختلفة ومكثفة في مجال تربية المواشي والزراعة سواء لصالحهم أو لفائدة الأجانب الذين يحتلون مناصب مهمة في مراكز القرار لدى الدول الأجنبية، مثل أحمد الباشا[٤١] الذي كان محميا وتاجرا غنيا[٤٢] حيث بالغ في أمر المخالطة واستغل منصبه للسيطرة على التجارة وبفعل ذلك تقدم أربعة من قواد الأعراب بشكوى ضد أحمد الباشا «لكونه يشتغل بالخوض في رعيتهم وصار يتسوق أسواقهم يزعم شراء الصوف وغير ذلك، وما قصده إلا الخوض عليهم»[٤٣].

كما اشتكى من نفس الشخص المرابط عبد القادر بن البشير المباركي، وكان المرابط المذكور له مكانة مهمة عند زعير وظهور أحمد الباشا أخذ يزاحمه في النفوذ داخل أراض القبيلة فشكاه المرابط إلى السلطان وذكر أنه «يتخالط مع زعير ومع قطاع الطريق منهم، ويمشي معهم في غابتهم وأوديتهم، وهم لا يعرفون نصارا ولا يهودا وربما قتلوه في بعض الأحيان مع أن خروجه عندهم ودخولهم عنده للرباط إنما هو على الوجه الذي لا يرضي شرعا طالبا إنهاء ذلك لسيدنا ليكف عن المصارفة معهم لتحقق فسادهم»[٤٤].

ومن حيل ومكر الأجانب، لجوئهم إلى استرجاع المواشي المسروقة أو جزء منها عن طريق عرف "المزراگ"[٤٥]، ثم يتراجعون عن وعودهم، بل يسارعون إلى إخبار القنصل بما وقع لهم من سرقة ويحددون العدد من المواشي وفي أحيان كثيرة يضاعفون من عددها. وهذا ما حصل بالضبط مع بعض المحميين الفرنسيين بمدينة الرباط، ففي سنة ١٨٩٩ وبعد لجوئهم في مرحلة أولى إلى عرف "المزراگ" واسترجاع الدواب التي نهبت منهم من طرف بعض قبائل زعير، تراجعوا عن هذا العرف في مرحلة ثانية، بل والتزموا الصمت عما وقع، فسارعوا إلى إخبار القنصل بالرباط بتفاصيل ما وقع لهم من السرقة.

وعلى إثر شكوى هذا المحمي للقنصل الفرنسي "نينوا"، أمر السلطان عامل الرباط بإلقاء القبض على المتهمين بسرقة الدواب وإعادة بعضها أو جزء منها لأصحابها الشيء الذي أثار حفيظة أهل القبيلة، واستنكروا ما قام به المحميون معتبرين تراجعهم بمثابة خيانة وطعنة في الظهر، وانتقاما ممن خدعوا إخوانهم وتسببوا لهم في السجن، ضاعفوا غاراتهم على "عزابة" وقطعان السماسرة الذين تنكروا لكلمتهم ونقضوا العهد.

خَاتمَةٌ

شكلت ظاهرتي الحمايات القنصلية والمخالطة تحديًا خطيرًا للمجتمع المغربي، وأداة خطيرة بيد القوى الاستعمارية، حيث خلالهما ضربت سيادة المغرب في مقتل وأضعفت سلطته المركزية، عبر الأدوار التي كان يقوم بها المحميون لفائدة الدول الأوربية، إذ وفرت لهم حمايتها الدبلوماسية، وأصبحوا أداة لتفكيك بنيات المجتمع المغربي، ووسيلة لتوسيع النفوذ الأجنبي داخل البلاد، وبتوظيف الحمايات القنصلية بثت هذه الدول الشغب وزعزعت استقرار البلد ونشرت ما كانت تنعته "بالفوضى المغربية"(٤٦).

الإحالات المرجعية:

(١) الحماية التي كان بعض ممثلي الدول الأوربية يمنحونها لبعض المغاربة المتعاملين معهم خلال القرن التاسع عشر، والتي تطورت إلى إعفاء المحميين من واجبات الضرائب وأحيانًا من متابعة القضاء الشرعي الإسلامي.

(٢) الخلطاء هم شركاء في الفلاحة وتربية الماشية، ولا تنطبق الحماية عليهم، وإنما على الأموال التي هي ملك للتجار، وكانت لا تجوز محاكمتهم إلا بحضور القنصل أو نائبه لدى القضاء، انظر مصطفى بوشعراء، **الاستيطان**، ج ١، م س، ص:٤٢١.

(٣) كنبيب محمد، **المحميون**، جامعة محمد الخامس أكدال، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وبحوث ودراسات رقم: ٤٧، الطبعة الأولى ٢٠١١، ص:١١٧-١١٨.

(٤) الناصري أحمد بن خالد، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدولة العلوية**، ج ٩، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء،١٩٩٧، ص:١٠١.

(٥) الخديمي علال، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب،١٨٩٤- ١٩١٠، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية**، إفريقيا الشرق، ط ٢، ١٩٩٤. ص:١٥٧.

(6) Aubert P, *Le pays des Zaër*, **Bulletin économique et social du Maroc,**Volume. XXIV, Novembre 1960 février 1961, p: 232.

(٧) روم لاندو، **المغرب في القرن العشرين** ترجمة نيقولا زيادية، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، ص:٣٠٤.

(8) Aubert P, *Le pays des Zaër*, Op, cit, P :220.

(9) Aubert P., Op.cit, p: 223.

(١٠) الخديمي علال، **التدخل الأجنبي**، م س، ص :١٦٣.

(١١) التركي بوعبيد، "أثر الحماية القنصلية للأفراد على أمن واستقرار قبائل أحواز الرباط – زعير (أواخر القرن ١٩م مطلع القرن ٢٠ م)"، **مجلة الذاكرة الوطنية**، العدد ٣١، ٢٠١٨، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ص:٦٨.

(١٢) كنبيب محمد، م س، ص:١١١.

(١٣) الجريدة الرسمية، أعداد ٥٣٤ - ٥٣٥- ٥٣٦، ١٩٢٣، ص:٧٣٢.

(١٤) كنبيب محمد، **المحميون**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وبحوث ودراسات رقم: ٤٧، الطبعة الأولى ٢٠١١، ص:١١١.

(١٥) جاء بطلب من سلطان المغرب مولاي الحسن في دعوة وجهها للدول الأوربية ذات المصالح بالمغرب للنظر في مشكلة الحمايات القنصلية التي باتت تشكل خطرًا على السيادة المغربية. ودامت أشغال المؤتمر من ١٩ ماي إلى ٣ يوليوز ١٨٨٠م.

(١٦) يعتبر الخماس بالمغرب خادمًا عند صاحب الأرض، يقوم على خدمة الأرض البورية مقابل خمس المحصول الزراعي من الحبوب والقطاني، والرباع من يقوم على الأرض المسقية مقابل الربع من غلال الأشجار والخضر. أما الخباز هو من يحرث أرض غيره ويكون عليه توفير معدات الحرث والبذور والخدمة، بما فيها الحصاد والدرس مقابل النصف. انظر **تاريخ المغرب تحيين وتركيب** تنسيق محمد القبلي، ص :٥٥٥.

(١٧) هو تاجر فرنسي يسمى أنطوان دوكور (Antoine Ducors) وفي الوثائق المغربية نينوا استقر بالرباط لمدة ٣٤ سنة، وتردد ذكره ابتداء من سنة ١٨٦٤، بفضل ذكائه أصبح قنصلا لفرنسا بالرباط من سنة ١٨٦٨ إلى سنة ١٩٠٠، أنظر مصطفى بوشعراء، **الاستيطان والحماية** ج ٢، م س، ص: ٧٩/ عبد العزيز الخمليشي، **مدينة الرباط في القرن التاسع عشر ١٨١٨-١٩١٢**، م س، ص:١٦٥.

(١٨) رسالة من القائد عبد العزيز الزعري، إلى السلطان المولى الحسن، كناش رقم ١١٣، ص:١٠٥، أنظر بوعبيد التركي، **وثائق لدراسة تاريخ قبائل زعير من عهد السلطان المولى سليمان إلى عهد السلطان المولى محمد بن يوسف**، ص:١٨٧.

(١٩) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى محمد بركاش بتاريخ ٢٠ شتنبر سنة ١٨٨٤، م.و.م.

(٢٠) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى محمد الطريس بتاريخ ٢٠ يوليوز سنة ١٨٨٩، كناش رقم ٦٤٢، ص:٤٥: خ ح.

(٢١) رسالة من السلطان إلى محمد بركاش بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٨٢/ ٧ غشت ١٨٦٥، السلسلة ٣- أ- محفظة ٢، الوثيقة ١٧٩، الخزانة الصبيحية، سلا.

(٢٢) رسالة من القاضي محمد بن عبد الرحمان البريبري إلى السلطان المولى الحسن بتاريخ ٢٨ يونيو ١٨٩١، كناش رقم ٦٣٢، خ. ح، ص:٤٥٩

(٢٣) الخمليشي عبد العزيز، **مدينة الرباط في القرن التاسع عشر (١٨١٨ - ١٩١٢) جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم:٦٦، ط ١، ٢٠١٢، ص:١٨٥.

(٢٤) نفسه، ص: ٥٢٥.

(25) Aubert P., Op. cit, p: 233.

(٢٦) أحد المعمرين الفرنسيين الذين استقروا بمرشوش دائرة الرماني، حيث كان يمتلك أراضي شاسعة بالمنطقة وصلت مساحتها إلى ١٩٧٠ هكتار.

(٢٧) التركي بوعبيد، م س، ص:٥٤.

(٢٨) النبريال: الاسم الذي كانت تعرف به دولة النمسا.

(٢٩) الباشدور: السفير

(٣٠) رسالة من السلطان المولى الحسن إلى الخديم الطالب محمد بركاش بتاريخ ٢٨ محرم فاتح عام ١٣٠٣هـ / ٧ نونبر سنة ١٨٨٥، انظر بوعبيد التركي، م س، ص: ١٨٩.

(٣١) بوشعراء مصطفى،" الحماية القنصلية نشأتها وأبعادها، أعدادها واصنافها ١٨٦٣- ١٩٠٠"، **ضمن ندوة المغرب في العهد العزيزي إلى سنة ١٩١٢، الجامعة الصيفية**، يوليوز، **ج ٢، المحمدية**،١٩٨٧، ص:٣٤.

(٣٢) الخمليشي عبد العزيز، م س، ص:١٨٥.

(٣٣) بوشعراء مصطفى، **الاستيطان والحماية**، ج ١، م س، ص:٤٢٣.

(٣٤) أورده التركي بوعبيد، م س، ص:٥٤.

(٣٥) قنصل فرنسا بالرباط.

(٣٦) رسالة من السلطان المولى الحسن إلى القائدين عبد العزيز وعبد الكبير بن الحسن الجصيصي، بتاريخ ١٨ صفر الخير عام ١٣٠٢/ ٨ دجنبر سنة ١٨٨٤، كناش رقم ٣٦٠، ص:٣٧، خ ح.

(٣٧) **الخلطاء:** هم شركاء في الفلاحة وتربية الماشية، وليست الحماية منطبقة على شخصهم، وإنما على الأموال التي هي ملك للتجار، وكانت لا تجوز محاكمتهم إلا بحضور القنصل أو نائبه لدى القضاء. أنظر، مصطفى بوشعراء **الاستيطان**، ج ١، ص:٤٢١.

(٣٨) روم لاندو، **المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نيقولا زيادية، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٦٣، ص:٣٠٤.

(٣٩) كانت الدول الأوربية تمنح الحماية لمجموعات من السماسرة المغاربة تستعملهم في مختلف الصفقات التجارية وكذلك في دواليب الدولة.

(٤٠) البزاز محمد الأمين، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة: رسائل وأطروحات رقم ١٨، ١٩٩٢، ص١٥٧.

(٤١) أحمد الباشا: مغربي ينتمي إلى أهم العائلات الرباطية الغنية، دخل في الحماية الإيطالية حيث عمل كسمسار للتاجر "أكيلي بيطري" المقيم بطنجة، انظر عبد الإله الفاسي، **مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ١٨٣٠ – ١٩١٢**، منشورات جمعية رباط الفتح، مطابع الأطلس، ١٩٩٦، ص:**٢٥٤/ الاستيطان والحماية**، مصطفى بوشعراء، م س، ص٧٨٢.

(٤٢) الفاسي عبد الإله، **مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ١٨٣٠ – ١٩١٢**، م س، ص:١٧٧.

(٤٣) رسالة من عبد القادر بن البشير المباركي، إلى السلطان المولى عبد العزيز، بتاريخ ٢١ يناير ١٩٠٠، كناش رقم ٢٤٢، خ ح.

(٤٤) رسالة من عبد القادر بن البشير المباركي، إلى السلطان المولى عبد العزيز، بتاريخ ١٧ مارس ١٩٠٠، كناش رقم ٢٤٢، خ ح.

(٤٥) مزراك: لعلها تعريف لـ (مزاوك) التي تعني بالعامية التوسل والتضرع واللياذ بالمجير، ومعنى (العار) في العرف المغربي قريب من ذلك. انظر أحمد زيادي، **انتفاضة الشاوية وأحداث الدار البيضاء سنة ١٩٠٧**، منشورات أمل، ط ١٦٠٢، الرباط، ص:١٢٨.

(46) Kenbib Mohammed, *Protégés et brigands dans le Maroc de XIXe siècle et début du XXe,* **Hespéris- Tamuda**, Vol.29, 1991, p :248.